الأمم المتحدة
S/2025/601
مجلس الأمن
Distr.: General
29 September 2025
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 27 أيلول/سبتمبر 2025 موجهة إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم طيه الرسالة الموجهة إلى الأمين العام من وزير خارجية الاتحاد الروسي، سيرغي لافروف، بشأن ما يسمى بآلية "إعادة فرض الجزاءات" في سياق المسألة النووية الإيرانية (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فاسيلي **نيبينزيا**

021025 021025 25-15537 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة 27 أيلول/سبتمبر 2025 الموجهة إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

أرى أنه من اللازم أن أتوجه إليكم بشأن ادعاءات المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا بخصوص ما تزعم أنه تفعيل من جانبها لآلية "إعادة فرض الجزاءات" في سياق المسألة النووية الإيرانية. وأود أيضاً أن أوجه انتباهكم إلى التصويت الذي جرى في 19 أيلول/سبتمبر 2025 على مشروع قرار مجلس الأمن الذي قدمته جمهورية كوريا بشأن تمديد نظام إنهاء جزاءات الأمم المتحدة المفروضة على إيران، وكذلك إلى التصويت الذي جرى في 26 أيلول/سبتمبر 2025 على المشروع الذي قدمته الصين وروسيا بهدف تمديد قرار مجلس الأمن 2231 (2015).

فخلال جلستي مجلس الأمن المذكورتين أعلاه، صوتت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا، ومعها عدد من أعضاء المجلس غير الدائمين، ضد كلا المشروعين، مُعربة بذلك عن معارضتها لإفساح المزيد من الوقت للمفاوضات في سياق المسألة النووية الإيرانية. ومن دواعي الأسف أنه على الرغم من كل الجهود الدبلوماسية النشطة التي بُذلت خلال الأسبوعين الماضيين وإبداء إيران استعدادها للانخراط في البحث عن حل، رفضت الدول المذكورة أعلاه جميع التسويات واختارت مساراً تصعيدياً.

وفي الوقت نفسه، ظلت المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا مصرة على صلاحية إخطارها بشأن ما يُسمى "إعادة فرض الجزاءات" الذي عُمم في مجلس الأمن في 28 آب/أغسطس. لكن ادعاءاتها هي أبعد ما تكون عن الحقيقة. وقد أوضحت روسيا مرارا أن ذلك الإخطار باطل ولا مفعول له ولا يمكن اعتباره إخطارا مقدما عملا بالفقرة 11 من منطوق قرار مجلس الأمن 2231 (2015)، كما هو مبين في الرسالة المؤرخة 28 آب/أغسطس الموجهة إليكم من وزراء خارجية روسيا والصين وإيران، وفي غير تلك الرسالة. ولذلك، فإن مشروع القرار الذي طرحه رئيس المجلس للتصويت في 19 أيلول/سبتمبر لم يكن – بلا شك – مستوفِيا لمتطلبات القرار 2231 (2015)، ولا يمكن أن تترتب عن نتيجة النظر فيه العودة إلى فرض جزاءات الأمم المتحدة على إيران. ولهذا السبب، فإن إجراء "إعادة فرض الجزاءات" المزعوم لا يمكن اعتباره إجراء مفعَّلا.

وما الجهود التي تبذلها الدول الغربية للدفاع على نقيض ذلك سوى دليل على محاولتها اليائسة لإضفاء الشرعية على ما سبق أن ارتكبته من انتهاكات صارخة للقرار 2231 (2015)، وعلى سعيها إلى إرغام بقية العالم على الوقوف إلى جانب سياستها الصِدامية والخاطئة من الأساس.

وفي هذا السياق، أعوّل على تحليكم بروح المسؤولية والحكمة لتفادي الانصياع لمن يتصرفون خارج الإطار القانوني ويحاولون أن يجعلوا من مجلس الأمن والأمانة العامة للأمم المتحدة أداتين للانتقام السياسي من إيران. وأتوقع أنه لا أنتم ولا الأمانة العامة للأمم المتحدة ستتخذون أي خطوات عملية بشأن العودة إلى فرض نظام الجزاءات ضد إيران، لأنه لا توجد ولاية في هذا الصدد. وأي إجراء مخالف سيكون انتهاكا مباشرا لميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما المادة 100 منه.

وينبغي للأمانة العامة ألا تدعم أي محاولات للتلاعب بالنظام العالمي لعدم الانتشار النووي، وألا تسمح لأي دولة باستخدام هذا النظام لتصفية الحسابات السياسية مع بلدان "غير مفضَّلة". وآمل أن تبذلوا جهوداً حثيثة لتفادي مثل هذا السيناريو السلبي.

(توقيع) سيرغي **لافروف**